الإصلاح السياسي وتاثيره على التنمية المحلية في دول المغرب العربي

د.الصديق خليفة الكيلاني

كلية الاقتصاد – جامعة الزاوية

ملخص الدراسة:

لقدعاشت دول العالم الثالث ويلات الاستعمار الذيعمل على هدر مواردها بكل الأشكال، على طمس هويتها ومقوماتها الوطنية،وقد استغرقت وقتاً طويلاً لتتمكن من التخلص منها واسترجاع استقلالها وحريتها،وبعد أن حصلت على ذلك تمكنت من فرض سيادتها علىإقليمها وجدت نفسها إمام معضلة الخيارات السياسية وإشكالية تبني الحلول السياسية، وتعتبر دول المغرب العربي إحدى الدول التي تنتمي إلى العالم الثالث، وأكثرها تعقيدا بحكم ما تمتلكه من إرث ثقافي يجعلها دائماً في تحد مع الدول المهيمنة التي ترى من ثقافة وهوية هذه الدول مصدر تهديد لمصالحها ومكانتها،وقد خرجت دول المغرب العربي من الهيمنة الاستعمارية حاملة مبادئ وشعارات الديمقراطية، وتبني الثقافة الأمم نطرف المفجرين والمهندسين للثورة، لتصطدم مع مجريات ووقائع ومستجدات أدخلت على المجريات الثورية، ليصبح الانتماء إلى الثورة والعضوية فيها أحد اكبر الأخطار على مبادئها وأهدافها السياسية،إذ أصبح الانتماء أوالعضوية في الثورة أحد أهم مصادر الشرعية في تولي السلطة في هذه البلدان، ناهيك عن انضمام تيار الإدماج والذين كانوا في صفوف جيش المستعمر إلى الثورة وصاروا في الصفوف الأولى للقيادة، ضف إلى ذلك أن الدول المستعمرة لم تنقطع صلتها بمستعمراتها بعد تحقيق الاستقلال، وإنما استمرت على شكل اتفاقيات أو أنها تركت ممثليها في تلك الدول حاملين لأفكارها وتوجهاتها العلمانية والتسييرية، أما من الناحية الاقتصادية فإن دول المغرب العربي ارتبط اقتصادها بالمستعمر، وهذاع امل آخر يضاف إلى العوام لسالفة الذكر.

والجزائر والمغرب الأقصى إحدى أهم دول المغرب العربي التي ينطبق عليها كل العوامل سالفة الذكر، من أزمة الشرعية إلى أزمة الإيديولوجية مع أرتباط اقتصادياتها مع اقتصاد المستعمر، لكن ومنذ استقلالهما وهما تعرفان تغيرات على كافة المستويات والأصعدة خاصةالمجال السياسي، والتي تندرج ضمن الإصلاح السياسي بغض النظر عن طبيعتها وأهداف واضعيها والجدوى من إحداثها.

Abstract:

The Third World countries suffered the scourge of colonialism, which wasted their resources in all forms and obliterated their identity and national components. It took a long time to get rid of them and regain their independence and freedom. Having obtained this and managed to impose their sovereignty over their territory, they found themselves facing the dilemma of political choices and problematic The Arab Maghreb countries are considered one of the third world countries. They are the most complex because of their cultural heritage. They are always challenging the dominant countries, which view the culture and identity of these countries as a threat to their

interests and status. The Maghreb has emerged from the colonial hegemony carrying the principles and slogans of democracy and adopting the mother culture by the bombers and engineers of the revolution,To join the revolution and membership in one of the greatest dangers to the principles and political objectives, as membership or membership in the revolution is one of the most important sources of legitimacy in the assumption of power in these countries, not to mention joining the trend of integration and who were in The colonist army has been transformed into a revolution and has become in the initial ranks of the leadership. Moreover, the colonized countries have not lost their connection to their colonies after the achievement of independence but have continued in the form of agreements or have left their representatives in these countries carrying their ideas and orientations of secular and conciliatory, N Economically, the Arab Maghreb countries was associated with its economy Palmstamr and this is another factor added to the above-mentioned factors.

Algeria and Morocco is one of the most important countries in the Arab Maghreb, which is subject to all the above factors from the crisis of legitimacy to the crisis of ideology to the crisis of correlation economic relations with the colonial economy, but since their independence they know changes at all levels and levels, especially the political sphere, which fall within the political reform regardless Its nature and the objectives of its authors and the feasibility of its creation.

مقدمة:

أصبح مفهوم الإصلاح قديم وارتبط استعماله بعملية الإصلاح بين الناس وإقامة العدل بينهم، أما في عالمنا المعاصر فلقد تجلت صور الإصلاح في أشكال وأنماط مختلفة، قد تختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن نظام إلى نظام، ونظرا للتغيرات والتحولات السياسية التي شهدها العالم مع مطلع التسعينات وظهورمصطلح النظام العالمي الجديد، أصبحت ظاهرة الإصلاح السياسي تنتشر تحت مسميات مختلفة مثل مكافحة الفقر ومحاربة الفساد، والنهوض بدول العالم الثالث في مجالات التنمية المحلية- والتنمية الشاملة -وإلا صلاح السياسي -والتداول السلمي على السلطة- وترسيخ أسس الديمقراطية، وانتشرت ألأفكار الجديدة الداعية إلى تأكيد وترسيخ التداول السلمي على السلطة في دول العالم الثالث من طرف المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

لكن الإصلاح السياسي في العالم الثالث عامة وألانظمة العربية خاصة، ظل محصورا في صورته القانونية والدستورية دون تطبيقها على أرض الواقع، مما طور النداءات والمطالبات إلى "ثورات شعبية" كانت بدايتها في تونس نموذجاً، وكان أهم شعاراتها الإصلاح السياسي

والاجتماعي، والتنمية والشغل، بعد فشل السلطات التونسية في تكريس وإرساء دعائم الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، والنهوض الايجابي بتطلعات الشعب المستقبلية .

إن دراسة الإصلاحات السياسية الجديدة في دول المغرب العربي بعد الثورة، وانعكاساتها على عملية التنمية المحلية وألازمات السياسية التي واجهتها، ودور مختلف القوي في الحفاظ على الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، والمساعدة على زيادة درجة الوعي الاجتماعي لتفادي الانجرار نحو عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي، أمر ضروري وملح لطبيعة الأفكار المطروحة وتجاوبها مع الثقافات المحلية لدول العالم الثالث والعربية تحديداً ودول المغرب العربي خاصة، لان ذلك يساعد في بناء دولة مؤسسات قوية قادرة على النهوض بالمشاريع التنموية الشاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

مشكلة الدراسة: يعتبر موضوع الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي من المواضيع الجديرة بالاهتمام في هذا العصر، لما له من دور أيجابي بالعملية التنموية المحلية، حيث أن الاخيرة بتوافره تخلق فرص عمل للاجيال الحالية والقادمة، وتنفيذه يلزم الاستقرار السياسي للانظمة السياسية العربية،باعتبار البيئة الداخلية والخارجية موثر في عملية الإصلاح السياسي وطريقة تحقيق ذلك، يمكن وضع المشكلة في التساؤل الاتي :-

إلى أي حد يمكن اعتبار الحلول السياسية المقدمة في دول المغرب العربي (الجزائر-والمغرب-تونس)كأساس للإصلاح السياسي والتنمية المحلية؟.

وللاجابة على التساؤل يمكن تقسيمه إلى تساؤلات فرعية وهي:

- ماهي أهم الإصلاحات السياسية المقدمة في دول المغرب العربي؟.
- ماهو واقع الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي؟.
- وماهي نتائج الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي؟.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل مدى استيعاب القوى السياسية والمجتمعية في الدول المغاربية (بعد تسونامي الربيع العربي) لمفهوم الثورة وضروريات وأساسيات المرحلةالتي تمربها، والاستفادة من التجارب السابقة في عمليات الإصلاحات السياسية والدستورية، والخروج ببعض النتائج والاتجاهات العامة حول طبيعة العلاقة بين الإصلاح السياسي والتنمية المحلية.

الأهمية العملية: إن الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي عملية بطيئة وتدريجية، ولكنها مؤشر على وجود مجال ديمقراطي، تستطيع فيه القوى السياسية والمجتمعية التحرك بكل حرية والمساهمة بقدر متكافئ في كل العمليات الإصلاحية وعلى كافة المستويات، وأنها تبحث في مرحلة وصورة جديدة من مراحل وصور التطور والانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية.

أهداف الدراسة: أن محاولة الوصول إلى تعريف واضح للإصلاح السياسي والتنمية المحلية في دول المغرب العربي، أثر ذلك على التنمية المحلية بعد 2011 م، وإثبات ـأن الإصلاح السياسي له أهمية بالغة في تحقيق التنمية المحلية، نظرا لما له من تأثير على الجهاز المحلي، ومستوى تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية كالشغل-ومكافحة الفقر- وتحسين المستوى المعيشي للمواطن- من خلال برامج تنموية بعيدة الأمد.

فرضيات الدراسة: للإجابة على مشكلة الدراسة، أفترضنا مجموعة من الفرضيات، والتي سنعتمد عليها خلال مسار دراستنا والمتمثلة أساساً في:

- يعتبر الإصلاح السياسي أحد التحديات السياسية التي تواجه الانظمة السياسية المحلية والدولية.

- توسيع آليات الاهتمام بالإصلاح السياسي داخل دول المغرب العربي .
- إصلاح المؤسسات السياسية ومن هذا الإصلاح نصل إلى تحقيق التنمية المحلية التي تساهم في عملية استقرار النظام السياسي لأية دولة .

منهجية الدراسة: تستخدم في هذه الدراسة عدة مناهج حسب سياق المرحلة فقد استخدم المنهج الوصفي لوصف الأطر النظرية للإصلاح السياسي والتنمية المحلية، وبالأخص دوافع الإصلاح السياسي ومفاهيم الإصلاح السياسي والمنهج التحليلي والتاريخي والمقارن حسب الحاجة.

مصادر الدراسة: تم الاعتماد على بعض المراجع من الكتب العلمية ذات الاهتمام بهذه الدراسة، والبحوث المعتمدة في عمليات الإصلاح السياسي، كما تم الاستعانة بالصحف الدولية التي تعطي اهتمام لهذه الدراسة، وشبكة المعلومات(النت).

الإصلاح السياسي : المفهوم التعريف -

مفهوم الإصلاح: يعتبر الإصلاح السياسي ركناً أساسيًا مرسخاً للحكم الصالح، من مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في القرار والعدل، وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة والرؤية الإستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمساراتها ولصيغها الدستورية والقانونية، بما يضمن توافقاً عاماً للدستور وسيادة للقانون، وفصل للسلطات وتحديدًا للعلاقات فيما بينها، حيث إن "عملية الانتقال الديمقراطي تحمل في عمقها نتائج غير متوقعة ومفاجآت متعددة، قد تؤثر سلباً على التطلعات الديمقراطية، ومزايا الانتقال، وتقوي بالمقابل الحنين إلى الماضي لاسيما خلال السنوات الأولى من عملية التحول"[1].

وفي هذا الجانب فالموسوعة السياسية هي تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الإجتماعية دون المساس بأسسها، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والإجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، إن مفهوم الإصلاح ليس جديداً في العقل العربي – الإسلامي، بل هو مفهوم قديم لم يبدأ بظهور الأفكار والتيارات الإصلاحية في القرن الماضي أو المبادرات الإصلاحية في الوقت الراهن، فالدعوة إلى الإصلاح بدأت قديماً في الدولة الإسلامية، ويمكن اعتبار الأفكار التي نادى بها -ابن تيمية- بداية الدعوات الإصلاحية في العالم الإسلامي، أو ما يمكن تسميته بالإصلاح الديني، ثم تطور ليصبح مطلباً نهضوياً طرحه المفكرون العرب قبل أكثر من قرن من الزمان «أي فترة ما يمكن أن نسميه عصر التنوير العربي« في سعيهم نحو تحقيق نهوض أو تقدم عربي في شتى مجالات الحياة[2].

وقبل أن يصبح مفهوم الإصلاح، مفهوما متداولا ومستقلا في الأدبيات السياسية الحديثة، فإن أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسية، أو التحديث، أو التغيير السياسي، أو التحول، أو التغيير، وجميع هذه المفاهيم تقريباً مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي، اذاً نقصد بالإصلاح التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة[3] .

1- الاصلاح يحدث

- عندما هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح أو علة تحتاج إلى دواء، و في ظل الوضع الشاذ فإنه لا مبرر للإصلاح.
- عندما يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف والتعليم محل الأمية[4]، أو الاستقرار محل الفوضى.

- عندما يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة ولا يعتبر إصلاحا.

عملية الإصلاح: إن عملية الإصلاح لا تحدث في فراغ ولا تنطلق لمجرد الرغبة في التغيير، إذ لابد من توافر بيئة مناسبة أو ظروف موضوعية تدفع باتجاه الإصلاح، وذلك لتجنب الآثار السلبية المترتبة على بقاء الوضع على ما هو عليه، من خمود وجمود ولاستعراض هذه الظروف والكيفية التي تتم فيها عملية الإصلاح وحجم أو درجة الإصلاح المطلوبة، فإنه لابد من الإشارة إلى الحقائق التالية[5]:

1- إن الإصلاح عادة ما يتم في ظروف الأزمة، فنقطة الانطلاق هي الأزمة التي تمثل خطراً أو تحدياً للنظام القائم، وبالتالي لابد من التصدي لهذه الأزمة باتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية، وقد تكون الأزمة خارجية تهدد أمن واستقرار أو كيان الدول، وقد تكون الأزمة ناتجة عن عوامل داخلية مثل تردي الأوضاع الاقتصادية، أو عدم الاستقرار السياسي أو فقدان الشرعية في نظام الحكم، أو هذه العوامل مجتمعة بحيث يكون الإصلاح هو الاستجابة العقلانية لمواجهة هذه الظروف الصعبة، وفي هذا السياق يمكن اعتباره سياسةالإصلاح أو إعادة البناء.

2- إن دعاة الإصلاح عادة ما يستندون في دعواتهم الإصلاحية إلى عقيدة فكرية أو إيديولوجية تساعدهم في تبرير الأفكار الإصلاحية والدفاع عنها .

فالدعوة الإصلاحية التي نادى بها الجيل الأول من القوميين العرب من أمثال: الكواكبي-واليازجي-ورشيد رضا - ورفاعة الطهطاوي- وغيرهم كانت نابعة من تأثرهم بالأفكار الغربية، ولاسيما فكرة القومية والإصلاحات الاقتصادية التي تبناها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر كانت نتاج تأثره بالعقيدة الاشتراكية، فالخطاب الإصلاحي المستند إلى عقيدة أيدلوجية يتميز بوضوح الرؤية وقوة الحجة عند المبادرة أو المشاركة أو حتى عند النقاش، فالعلمانية والديمقراطية والعقلانية والمواطنة هي جميعاً إيديولوجيات يمكن لقادة الإصلاح الاستناد عليها في دفاعهم أو تبريرهم لتوجهاتهم الإصلاحية.

3- أن الإصلاح الذي يأتي بمبادرة من متخذ القرار ومن حوله «النخبة الحاكمة» لابد من أن يدفع نحو توسيع قاعدة المشاركة السياسية، فكلما اتسعت قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح كلما زادت شرعية الإصلاحات، واتجاهات الإصلاح السياسي من منظور ما بعد الحداثة.

الإصلاح السياسي من منظورما بعد الحداثة: تراجع الحديث عن التنمية السياسية عالميا لصالح خطاب الإصلاح السياسي، وطرحت أهداف أخرى للإطار النظري الجديد للتنمية السياسية على المستوى الإنساني، تتلخص الأهداف الاربعة وهي الأمن والتوسع الإقليمي، وتقليل النزاعات والاحتكاكات الخارجية وتقليل الخلافات أو الإشكاليات الداخلية، وترتبط بهذه الأهداف ثلاثة أهداف أخرى فرعية، وهي العدالة والنظـام والحرية، وفي هذا الجانب باتت اتجاهات البحث في التنمية و الإصلاح السياسي في العقد الأخير تتجه نحو العودة إلى دراسة الدولة، في ضوء عوامل ومتغيرات أهمها أن الدولة لم تكتمل في الكثير من المجتمعات النامية، إلى جانب انهيار دول قائمة، كما حدث في الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا ودول شرق أوروبا الأخرى، مما طرح مسألة إعادة بناء دول أو دولة جديدة على آثار دولة منهارة أو متفككة، وتأتى العودة إلى دراسة الدولة بالتزامن مع دعوات أخرى إلى نهاية عصر(الدولة-الأمة) أو (الدولة القومية الحديثة)، التي يرجع ظهورها إلى الثورة الصناعية، وهو التراجع الذي يعزى إلى تأثيرات الاتصالات وثورة المعلومات والاقتصاد المعرفي، والتي تقود الحضارة الإنسانية نحو تشكيل قاعدة مجتمع مدني عالمي[6].

ومنذ تسعينيات الالفية الثانية على أثر التحولات العميقة في بيئة النظام الدولي والانفجار المعلوماتي والاتصالي، أخذت الأدبيات العلمية تنمو بالتدريج نحو مبحث الإصلاح السياسي، وتقدمه على التنمية السياسية في إطارها العام، وقد أخذ هذا التطور تأصيله العلمي من المناقشات الكبرى التي شهدتها الولايات المتحدة في هذه المرحلة، وبالتحديد في ضوء انهيار الاتحاد السوفييتي، إذ ظهرت الفكرة المركزية حول الانتصار النهائي لليبرالية، أي الديمقراطية التي جاء بها "فوكوياما" تحت عنوان "نهاية التاريخ"، بإعلانه نهاية الحراك الاجتماعي البشري بنموذج الليبرالية الديمقراطية، حيث يجب على مجتمعات العالم إصلاح أنظمتها بما يتفق وهذا النموذج، ومن ثم عاد البريق إلى مفهومالإصلاح السياسي، الذي أخذ بعداً دعائيا في وسائل الإعلام أكثر من التأصيل العلمي، فالحراك البشري لم ينشأ -بحسب فوكوياما- عن بحث الإنسان عن الرضا والسعادة الفردية، كما قرر - جون لوك وتوماس هوبز- في عصر الأنوار، بل يعود بهذا الحراك إلى التفسير الهيغلي، الذي يقول ان الدافع للحراك التاريخي كان ومازال توق الإنسان المحض إلى "تحقيق الذات"[7].

أذ رى فوكوياما أن الديمقراطية الليبرالية لايمكن أن تدخل من الباب الخلفي، بل يجب أن تأتي في لحظة ما من قرار سياسي واع ومقصود، يعمل على تأسيس الديمقراطية، وفي الوقت الذي قد يعمل هذا القرار على إيجاد صدام وصراع بين أطراف مؤيدة وأخرى معارضة، إلا أن ربط التحول الديمقراطي يدل على أن التغيير الاجتماعي والسياسي، لا يشترط دوماً صداماً أو عنفاً من أجل تحقيق الديمقراطية، بل إن التغيير الديمقراطي يأتي أيضاً من خلال إصلاح واع وجريء[8]، ومن هنا عادت الإزاحة الفكرية إلى الإصلاح السياسي، وفق محددات الليبرالية الديمقراطية بقوة أكبر من أي وقت مضى.

ونبه فوكوياما بأن الإصلاح السياسي يدفع إلى قيم الليبرالية الديمقراطية، من خلال إدراك أن الرغبة الفعالة لدى الأفراد في علاج الفساد، وإيجاد المجتمع الذي يحققون فيه ذواتهم بعدالة، وهي واحدة من أهم عوامل إصلاح الأنظمة السياسية[9].

فالأنظمة السائرة في التنمية السياسية والراغبة في الإصلاح، أمامها مهمة إعادة تطوير مواردها البشرية علمياً وإداريا، ومقاومة الفساد وتجفيف منابعه، ويتحقق إصلاح الدول بالانتباه إلى حاجة أساسية يسعى الفرد إليها، وهي ليست مجرد المكافأة المادية، بل التفرد والتميز والتقدير الذي يحصل عليه جراء ذلك، مما يتطلب إعادة النظر في القوانين والتشريعات من أجل تحقيق العدالة، وتوفير فرص متكافئة أمام الأفراد وتقدير الإبداع والابتكار[10].

وهنا يصل تيار عودة الليبرالية الديمقراطية إلى أن إصلاح الدولة يجب أن يقود إلى أن الدولة ليست أهم من الفرد، وأن الأمة ليست أهم من مواطنيها، وأن التأسيس الحقيقي للإصلاح السياسي يبدو في منح الأفراد الحقوق السياسية والحريات المدنية الطبيعية، فالأنظمة التي تتعامل مع الجموع البشرية سوف تصطدم بالفروق الحاصلة بينهم، وإصلاح الحقوق السياسية يقوم على فكرة العدالة وليس المساواة[11].

حقيقة الإصلاح السياسي: شهد العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين تزايدا ملحوظا في الاهتمام بقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي، وخاصة التحولات السياسية التي تشهدها الأنظمة في المنطقة العربية(دول المغرب العربي)، والمقصود هو إحداث تغييرات جوهرية تمس بنية النظام السياسي بما يحقق المزيد من الحريةوالمشاركة والديمقراطية، فالإصلاح من هذا المنطلق عملية تتم داخل النظام القائم[12]، للحيلولة دون الثورة أو لتأخير آلياته دون المساس بأسسه تفاديا لإنفجار الوضع، فهي أشبه ما تكون بالخطوة الاستباقية التي تباشرها النظم التسلطية، تجنباً لحدوث ثورة

قد تفرز تغييرات جذرية في بنية نظام الحكم، لكن بداية من تسعينيات القرن العشرين لوحظ شيء من التغيير في مضامين مصطلح الإصلاح السياسي، حيث يرى بعضهم أن الإصلاح يمكن النظر إليه، على أنه التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي خلال فترة زمنية محددة على جماعة بشرية[13].

فالإصلاح قد يكون تدريجيا كما قد يأخذ طابعا جذريا، زيادة على أنه ليس مقصورا فقط على البنى والمؤسسات، بل يشمل أيضا الأنماط والسلوكيات[14]، فالإصلاح يشير إلى تغيير وإعادة بناء مفاهيم القيم وأنماط السلوك التقليدية، وطرق ووسائل نشر، وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء، بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة، ليصل إلى الأمة وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا[15]، واستبدال مقاييس المحاباة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية.

الإصلاح هنا ذو أبعاد عديدة تشمل المنظومة القيمية للمجتمع وبنية مؤسسات الحكم زيادة على أنماط السلوك وعلاقات السلطة، وهو ما يعطي انطباعا واضحا على كون عملية الإصلاح المقصودة في الواقع، هي تلك التي تم من خلالها تحول جزء من دول أوربا الشرقية إلى نظم سياسية على شاكلة النظم الديمقراطية الغربية، وما رافق ذلك من تغيير متعدد الجوانب أفضى إلى قيام تجارب ونماذج تحاكي الأنماط الغربية الليبرالية، وبالعودة إلى الأدبيات التي اهتمت بالموضوع في المنطقة العربية، يذهب الأستاذ -علي الدين هلال- إلى أنالإصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة، يمكن تعريفه بالمعنى التاريخي على أنه أي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية- تطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما، وأصبح المفهوم يشير إلى نوع من الانتقال من نظم سياسية إلى نظم أخرى تقوم على مرتكزات أسياسية تتثمل في سيادة الدستور والقانون، والمواطنة القائمة على المساواة وانتخابات دورية حرة ونزيهة والتعددية الحزبية والحرية السياسية، وحماية الحريات العامة واستقلال القضاء، فمفهوم الإصلاح السياسي في هذا السياق هو مجموعة من الإجراءات والخطوات تهدف للانتقال من نظم حكم يتسم بالتسلطية إلى نظم حكم يقوم على قاعدتي المشاركة والتمثيل[16]، ويمكن تعريف الإصلاح السياسي أيضا بأنه "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها، واستناداً لمفهوم التدرج[17]، بمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا، إقليميا ودوليا، فالإصلاح حركية تنبع من داخل النظام تتسم بالشمول والواقعية، وتسلك منحى الشفافية والتدرج وتركز على المضمون لا الأشكال[18].

يشير الإجماع غير المسبوق الحاصل بين القوى السياسية الدولية، وحكومات الدول العربية وأيضا بين الأكاديميين حول استخدام مفهوم الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، وهو ما يؤكد نسبية المفهوم ومرونته، فأي تحسين في الأوضاع السياسية التي يعرفها الوطن العربي من قبيل إتاحة حريات التعبير أو التنظيم للمواطنين يعتبر إصلاحا، فليس المطلوب من وجهة نظر هؤلاء القادة أن يكون هناك تطور ديمقراطي في الدول العربية[19]، وإنما يكفي أن يكون فيها إصلاح سياسي، وفي ذات الاتجاه تؤكد "وثيقة الإسكندرية" على الطابع المرن لمفهوم الإصلاح السياسي الذي يمكن فهمه في أطر فكرية ومجتمعية مختلفة، ويمكن القول بأن الركيزتان التوأم لإصلاح الحكم هما -دولة كفوء- ومجتمع مدني مؤثر-، وعليه فإن برنامج الإصلاح ينبغي أن يتضمن إصلاح جوهر نظام الحكم (نظام التمثيل، التشريع، سيادة القانون،المشاركة) وتفعيل صوت الشعب(تعزيز الحكم المحلي، تنمية المجتمع المدني، الإعلام المستقل).

في ذات الاتجاه الإصلاح السياسي يعني مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام التسلطي، بحيث يبدو التحول الديمقراطي أحد أوجه الإصلاح الشامل، وأهم السمات الإصلاحية فهي أن يمتلك النظـام السياسي آليات التطور الذاتي المستمر، بما يمكنه من رفع مستوى الكفاءة واستيعاب القوى السياسية، وتحقيق الاستقرار المنشود، مع ملاحظة التوازن بين مطلب التغيير المستمر لملاحقة التغييرات الحاصلة والاستقرار[20].

ويرتبط الإصلاح بشكل وثيق بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية تحقق المعادلة الصعبة المتمثلة في دعم الثقة بين المواطن والنظام من جهة، وحق المواطن في نقد السلطة والمشاركة في تصحيح توجهاتها من جهة أخرى، السمة الأخرى تتمثل في وجود مرحلة وسطى بين النظامين، حيث يعني ولوج مرحلة التحول المرور بعملية تفكيك متدرج للنظـام السلطوي وصولا إلى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي وذلك عبر آليات ديمقراطية[21].

الإصلاح السياسي يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار[22]،إن التأكيد على كون الإصلاح السياسي هو عملية تغيير من داخل النظام، وبالآليات التي يتيحها تطرح بالنسبة للنظم العربية(خاصتنا المغاربية) إشكالية أساسية تتعلق بعمق الجمود والركود التي تعانيه هذه الأنظمة، ما يجعل من الصعوبة بمكان مباشرة الإصلاح من داخل النظام،فالإصلاح السياسي هو مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظـام السياسـي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات-والمؤسسات والأبنية-والأطر والآليات-والأداء والسلوكيات- والثقافة السياسية السائدة بهدف مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية، والاستجابة للتحديات التي يواجهها النظام في اتجاه يضمن تحقيق المزيد من المشاركة السياسية للمواطنين، والفعالية والكفاءة لمؤسسات الدولة، مع التأكيد على حماية الحريات والحقوق الأساسية[23].

وأيضاً مفهوم الإصلاح السياسي في إطاره الواسع يدل على وصف حدوث تحسينات وتحولات إيجابية مقارنة بواقع الحال، ففي بعدها السياسي تركز على تحسين جودة الحكم وصلاحيته. فهناك شبه أجماع على تعريف التحول الديمقراطي بكونه عملية الانتقال من نظم تسلطية نحو نظم ديمقراطية وفق التصور أو النمط الغربي، بحيث يطلق مفهوم التحول على جملة العمليات التي يمر بها النظام السياسي عبر مراحل مختلفة للانتقال من الحالة التسلطية إلى الحالة الديمقراطية[24].

حيث يقوم مفهوم التحول الديمقراطي على جملة من الافتراضات-إن الانتقال من نظام تسلطي إلى آخر ديمقراطي يمر عبر مراحل محددة، تبدأ بانهيار النظام القائم وتنتهي بمرحلة تعزيز وترسيخ الممارسة الديمقراطية، إلا أن هناك أنماطا مختلفة للتحول- فهناك التحول السلمي- وهناك العنيف- وهناك التحول التدريجي الإصلاحي- مقابل التحول الثوري الجذري - والتحول الديمقراطي له نهايات محددة تتمثل في إقامة وترسيخ النظام الديمقراطي الغربي وفق أشكال وأنماط معينة[25].

الإصلاح السياسي والتنمية المحلية في دول المغرب العربي: الإصلاح السياسي يعني عملية تشريعية وسياسية واجتماعية، تهدف إحداث تغييرات جوهرية هامة على نمط السلوك في الدولة بغية دفع قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسات الدولة للعمل بموجب القانون والدستور، بما يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات وينظم عملية التنافس والصراع[26].

وقد جاء في تعريف التنمية السياسية -عند لوسيان باي- بأنها" القدرة المتزايدة للنظام السياسي على إدارة الشؤون العامة، وتسوية الصراعات وتلبية المطالب الشعبية، وتطوير قدرات النظام السياسي بتعزيز أعمال الحكومة وفعاليتها وعقالنيته، ويتم ذلك بجهود متواصلة لغرض إجراء استحداثات جديدة، ومن ثم التكيف مع التطور والتعبئة المستمرة والمتزايدة لمختلف المصادر فالإصلاح السياسي يشمل الجهد السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إن التحديث يأخذ جانبا سياسيا يشير إلى سلسلة من التغيرات الهيكلية والثقافية في الأنظمة السياسية للبلدان التي تتبع طريق التحديث، ومن هذا يصبح التحديث عملية ينتقل بها المجتمع من الوضع التقليدي إلى وضع جديد – فهي عملية معقدة بمعنى شمولها التغيرات في كل النظم المجتمعية، من التصنيع والتحضر-والحراك الاجتماعي- وانتشار الوسائل التقنية- وصولا إلى ارتفاع معدلات التعليم-واتساع المشاركة الشعبية فالتحديث عملية نسقية، أي أن التغيير في عنصر يؤدي إلى التغيير في العناصر الأخرى[27].

إن التطلع إلى الديمقراطية في الإقليم المغاربي(الدول المغاربية) ككل أضحى من القضايا المشتركة بين شعوب وقادة المنطقة، وإن كانت التعبيرات عن هذا التطلع متفاوتة، إلا أنها تعبيرات توحي بضرورة إحداث إصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية في تلك الدول في نطاق النظام الديمقراطي.

فبعدما تعطل مشروع الديمقراطية في العديد منها في الحقب التاريخية السابقة، بدعوى وتبرير أن الديمقراطية لازالت مشروعا طوباويا وأن بلداننا تعيش أولويات أخرى، تارة بحجة ضرورة استكمال الاستقلال، وتارة أخرى بأولوية التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتارة ثالثة بفعل الأزمات متعددة الأبعاد التي مرت بها الدول المغاربية، وجعلتها تحكم سيطرتها على كل المجالات بهدف ضمان الاستقرار، وعليه فبعد حجج التعطيل والتسويف للمشروع الديمقراطي المغاربي التي لم تجد نفعا على الصعيد الإقليمي والوطني على حد سواء، وتلاشي النظرة الطوباوية للديمقراطية وأصبحت ضرورة سياسية ومجتمعية وحضارية، فمع نهاية عقد الثمانينات من الالفية الثانية أخذت إرهاصات الديمقراطية تطفوا على الساحة السياسية المغاربية، حيث أصبح الحديث عن التغيير- الإصلاح- التفتح- وهي كلها مصطلحات غزت القاموس السياسي المغاربي لم يعهد بها الرأي العام من قبل، ثم تطورت النظرة المغاربية للديمقراطية، وأصبحت خطابا شائعا بين القادة ولغة العصر لدى منظمات المجتمع المدني، ومن ثم أخذوا في البحث عن آليات تطبيق وتفعيل الديمقراطية في الواقع المغاربي[28].

وبعد الإخفاقات المتكررة للمشاريع التنموية والإصلاحات السياسية في ظل الأحادية الحزبية حاولت خوض جملة من الإصلاحات مست كل القطاعات، خاصة السياسي منها تحت راية الديمقراطية، لكن النظرة السائدة لدى الدول المغاربية، أو بالأحرى أن كل دول العالم الثالث قائمة على الإستراد الهيكلي للنظام الديمقراطي، دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي نشأ فيها هذا أو ذاك النظام، أو مراعاة معتقدات وثقافات البيئة الجديدة التي يحاولون نقل إليها الديمقراطية، صحيح أن مبادئ وأهداف الديمقراطية ليست غريبة عن المجتمعات المغاربية باعتبار تلك المبادئ كان الإسلام سباقا إليها، وأن الدول في المغرب العربي هي دول إسلامية، وبالتالي هي أدرى بها ولكن الإشكال المطروح هو على المستوى التطبيقي بمعنى كيفية الانتقال من ما هو نظري وإجرائي إلى حيز التجربة والتنفيذ[29].

إن وظيفة العلوم السياسية تتمثل في تحديد العلاقة الإرتباطية بين الديمقراطية والتنمية السياسية، وكذا تحليل ومعالجة إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في الواقع المغاربي من خلال رصد

وإبراز مظاهر الديمقراطية وعواقب التخلي عنها، وتقديم حجج وإجابات علمية وعملية تدعوا لتطبيق الديمقراطية وفق ما يتماشى مع البيئة الداخلية والتخلي على نمط التحول الديمقراطي الفوقي (نخبوي) وضرورة إشراك المجتمع بكل أطرافه في عملية الديمقراطية[30].

طبيعة الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي: يوجد أكثر من معيار لتصنيف أنظمة الحكم في الوطن العربي عامة، وفي دول المغرب العربي خاصة، إذ يمكن تصنيفها إلى أنظمة ملكية، وأنظمة جمهورية، وأنظمة محافظة، وأنظمة تأخذ بتعدد الأحزاب وأخرى تأخذ بالتنظيم الواحد، وأنظمة الأقطار النفطية، وأنظمة الأقطار الغير نفطية وإن تباينت الأنظمة السياسية المغاربية من حيث الشكل السياسي[31] .

طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية أو الخصوصية السياسية لهذه الدول، فهي لا تختلف كثيرا عما عرفته في المجال الاقتصادي، إذ الدولة في المغرب العربي مرت بمرحلتين بعد الاستقلال وهما مرحلة بناء الدولة الوطنية، ومرحلة الانفتاح والتجديد في الشكل المؤسساتي.

ففي المرحلة الأولى: كانت شرعية الدولة مبنية بفعل الدور المزدوج الذي أوكل لها، دور المرشد للرابطة القوية ودور المركز بصفتها الوسيط للرعاية الاقتصادية، وفي سعيها لتحقيق كل ذلك فقد عملت الدولة على تأميم ودولنة المجتمع، بمعنى تصبح هي الكل في الكل، وذلك لاعتبار الدولة هي مجسد للنضال الوطني قائمة على الشرعية الثورية، إذ كان الحزب الدستوري الاشتراكي في تونس، وحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر يهيمنان على الحياة السياسية في كلتا الدولتين، أما في المغرب الأقصى فرغم إقرار التعددية الحزبية عام1963م، إلا أن العائلة المالكة ظلت محتفظة بزمام تسيير الدولة، وكذلك الشأن بالنسبة لموريتانيا، وليبيا التي حلت جميع الأحزاب التي كانت قبل الاستقلال[32].

وفي المرحلة الثانية: فأهم ما يميزها هو انهيار العقد الاجتماعي الضمني القائم بين الدولة والمجتمع، وذلك نظرا لضعف مردودية المشروع التنموي الوطني بحيث لم تعد الدولة قادرة أن تلعب دور المحرك والمسيطر لكل الأمور، وبالتالي كانت مضطرة لإيجاد صياغة جديدة لمهامها والبحث عن بدائل لحل الأزمة الشرعية، ومن ثم أقدمت على ترميم بعض المؤسسات السياسية التي تمثل الدولة وخلق بعض أشكال التعددية السياسية، وعليه فإن دول المغرب العربي تتقاسم مجموعة من الملامح، والمظاهر التي تميز نظام الحكم هي سلطوية عملية صنع القرارات السياسية واتخاذه، وهشاشة البناء الفكري والتنظيمي للأحزاب السياسية، وتهميش المعارضة السياسية والتدخل الأجنبي في السياسة الداخلية لهذه الدول.

ولتجسيم تلك الإصلاحات فقد سعت أنظمة الحكم المغاربية باسم الوحدة الوطنية للتنمية إلى تأميم المجتمع السياسي، واحتكار اتخاذ القرارات بعيداً عن إرادة الشعب، محتكما في ذلك إلى رصيدها التاريخي (الشرعية الثورية)، حيث تمكنت من تعبئة الشعب واستيعاب الصراعات وتجسيد أغلب أشكال المعارضة (الشيوعية، القومية، الإسلامية) التي تشكل خطرا وتهديدا لتوجهاتها .

حيث اختلفت التوجهات المغاربية(فبينما توجهت تونس والمغرب في المجال الاقتصادي إلى فتح المجال للقطاع الخاص الأجنبي والوطني)، ومنحهما امتيازات في إطار الخضوع لشروط المؤسسات النقدية الدولية، وكان ذلك على حساب مصالح وأهداف الشعب في البلدين، ولقد كان من نتائج تلك السياسة الافتتاحية أن تأزم الوضع الاقتصادي التونسي والمغربي، وظهرت عدة احتجاجات شعبية ونقابية تطالب بإصلاح الوضع، وفي المجال السياسي عام 1981م، وفي ظل ظروف داخلية حرجة (أعلن بورقيبة عن عدم اعتراضه على تشكيل أحزاب سياسية)، ومع ذلك فإن هذا الإجراء لم يكن سوى استراتيجية لمسايرة الديمقراطيات الغربية من جهة، ومن جهة أخرى

كإجراء للقضاء على الأحزاب والمنظمات التي كانت تعمل في السر قبل عام1981م، ولهذا فإن إجراء التعددية الحزبية لم يسهم في تفعيل الحياة السياسية بقدر ما اعتبر خطوة جديدة لممارسة سياسة الإقصاء والاغتيالات لقادة التنظيمات .

التي أعلنت عن حركاتها إثر الإقرار بالتعددية، عموما فإن اليد الخارجية كانت دائما حاضرة في الإصلاحات التي خاضها بورقيبة والتي أدخلت النظام في معارضة مع كل الجبهات والفصائل خاصة الأحزاب الإسلامية والحركات النقابية والطلابية[33].

وتبنت أغلب الدول المغاربية هذا المنهج الإصلاحي في فترات لاحقة، بتأثير عوامل داخلية وأخرى خارجية، فأما العوامل الداخلية فتتمثل في جملة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمر بها الدول المغاربية، في حين تنصرف الأسباب الخارجية إلى مجموعة الظروف الدولية والضغوطات الآتية من الخارج خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أخذت جميع الدول المغاربية في تدشين إصلاحات سياسية و اقتصادية استباقية تماشيا مع الرغبة الأمريكية التي تشن ضغوطا على كل من يخالف توجهاتها الإمبريالية، ومن أجل ذلك فقد هيأت الإطار القانوني للمشروع الديمقراطي، من خلال وضع مجموعة من القوانين والتشريعات التي تنظم الحياة السياسية، كمبدأ التداول السلمي على السلطة ومبدأ التعددية السياسية[34] .

إن خطاب الديمقراطية في الدول المغاربية يتميز بالازدواجية بمعنى هناك مباعدة ما بين النصوص القانونية، وما يتم تطبيقه ميدانيا، خاصة فيما يتعلق بمبدأ التداول على السلطة، فالقادة في دول المغرب العربي استمروا على هرم السلطة .

أما فيما يخص التعددية السياسية، فالمعارضة خاصة الإسلامية منها لا زالت غائبة عن الساحة السياسية، وكذلك الشأن بالنسبة لأجهزة الإعلام والصحافة فهي خاضعة لتوجهات السلطة أي أجهزة دعاية في الأغلب الأعم، وفي إطار تطرقنا لعلاقة الديمقراطية بالإصلاح الاقتصادي في تونس اتضح لنا أن هناك علاقة ترابط وتداخل مابين المشروع الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي، إذ بالموازاة مع جملة الإصلاحات السياسية المتخذة كانت هناك إصلاحات أخرى على الصعيد الاقتصادي تمثلت خاصة في تشجيع الخوصصة، والدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي وبغض النظر عما تم تحقيقه هذا البرنامج من نتائج سلبية أو إيجابية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فإن هذه السياسة الاقتصادية زادت من حدة الخلاف ما بين المعارضة والسلطة، مما دفع هذه الأخيرة إلى إحكام قبضتها على المعارضة السياسية بكل توجهاتها(الإسلامية، الاشتراكية)، واستمرت الدول المغاربية باستثناء ليبيا في استيراد النماذج الغربية السياسية والثقافية والاقتصادية السمة البارزة في السياسة المغاربية .

إن معضلة الديمقراطية في المغرب العربي عامة حسب الكثير من المفكرين، هي من غير شك معضلة متعددة الأبعاد فلها بعد دستوري قانوني يعكس خلل العلاقة بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية، وبعد مؤسسي يعبر عنه بضعف الهياكل والأطر الحزبية لمؤسسات المجتمع المدني واختراق بعضها من الخارج وتضيق مساحة الحريات المدنية والسياسية،هذا ما دفع للحديث عن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، إذ يكاد تعبير الأزمة يصبح ملازما لمفهوم الديمقراطية في حياتنا العربية عموما والمغاربية خاصة، وما صيغة الإشكالية الواردة في عنوان الموضوع(الاصلاح السياسي) إلا دليل على ذلك، إذ كانت جهود الباحثين منصبة على آليات إصلاح الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدول المتخلفة عامة نتيجة مخلفات الحقبة الاستعمارية وغيرها، ولكن نظرا لشيوع سياسة الاسترداد في كل المجالات حتى السياسية منها أو ما يمكن تسميته بالاستهلاك السياسي الغربي، فقد أصبح اليوم الحديث عن كيفية إصلاح تلك السياسات

النابعة عن قناعات إيديولوجية ضيقة أي باختصار كيفية الإصلاح، عليه ينبغي على القادة العرب إيجاد صيغة جديدة للنظام الديمقراطي قائم على احترام قيم ومعتقدات المجتمع العربي الإسلامي، والابتعاد عن صيغة الديمقراطية الجاهزة التي يستوردونها من البلدان الغربية ولقد صدق من قال :

لا تحسبن المجد تمرا أنت آكله لن تبلغ المجد حتى تلعق صبرا

فممالا شك فيه أن طريق المجد والازدهار طويل وعسير في معظم الأحيان لكن ليس مستحيلا خاصة في ظل وجود أفضل بديل، ولقد أقر بذلك سيد الخلق أجمعين صلى الله عليه وسلم " تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبدا كتاب الله وسنتي"، ومن ثم فلا عزة لنا كمسلمين دون الإسلام مثلما يرى عمر بن الخطاب رضي الله عنه" نحن قوم أعزنا الله بالإسلام، فإذا ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله، " وبالتالي علينا بالرجوع إلى ذاتنا الإسلامية وتدبر القرآن الكريم امتثالاً لقوله تعالى﴿**أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها**﴾، ويبقى أن نشير في الأخير بأن النظام السياسي المغاربي ككل مثلما أسلفنا يعيش أزمات متعددة الأبعاد، وهذا يفترض ضرورة التكتل على المستوى الإقليمي من جهة ومن جهة أخرى الإتحاد على المستوى الوطني وتجاوز الخلافات والمصالح الضيقة لما يخدم المصالح العامة والاستفادة من التجارب السابقة خاصة في ظل وجود الضغط الخارجي، ونحن باقتراحاتنا هذه لا نأمل بأن تكون النخب السياسية المغاربية في منزلة العاقل الذي يستفيد من مصيبته، ولا حتى الكيس الذي يستفيد من مصيبته ومصيبة غيره فحسب، بل نرجو أن تكون في منزلة الحكيم الذي يبهج بالمصائب ليقطف منها الفوائد(35).

مفهوم الديمقراطية وتقسيماته: إن مصطلح الديمقراطية من حيث المضمون الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب للشعب بمعنى سيادة الشعب، ومشاركته في صنع السياسة ورقابة الحكومة التي تعمل لصالح الشعب وهي طريقة حياة للمجتمع.

الديمقراطية من تجاه الممارسة هي " نظام سياسي تتشكل فيه الحكومة بواسطة أصوات الناخبين في انتخابات حرة ونزيهة في صور المشاركة السياسية، الصحافة، الأحزاب السياسية(36).

ويعرفها الباحث على أنها أسلوب للحياة ونظام يقوم على قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكرا وممارسة، وقناعة كاملة بالمبادئ الأساسية من حرية ومساواة وعدالة، وأن السيادة للشعب دون سواه.

1-أصحاب النظرية المعيارية:الذين يعتبرون الديمقراطية هدفا لما يجب أن تكون عليه، وهي حسب اعتقادهم "سياسة بحتة" لأن إدخال المسائل الاقتصادية والاجتماعية سيجعل من مفهوم الديمقراطية مفهوما واسعا، يصعب دراسته، بينما يري **أصحاب النظرية التجريبية**: الديمقراطية حسب هذا الاتجاه هي سياسة واقتصاد، معتبرين ان التعريف الأول ضيق ويستبعد توزيع السلطة داخل المجتمع.

2- الديمقراطية من حيث الشكل:الديمقراطية هي شكل لنظام الحكم، أو تجربة في الحكم أي أن الديمقراطية هي عدم الاستبداد.

3- مبادئ الديمقراطية: تمثل مبادئ الديمقراطية إطارا مرجعيا يمكن من خلالها تقييم مدى توفر الديمقراطية في المجتمعات المختلفة، إذ رغم منبعها الإغريقي ورواجها الغربي إلى أنه ينبغي النظر إليها كقيمة حضارية لكل الإنسانية تقوم على احترام حقوق الإنسان، التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة كحق العمل، التعليم، الصحة، وأن العبرة ليست بما تنص عليه الدساتير، وإنما بإمكان ممارسة هذه الحقوق والحريات كاملة، وأن يكون المواطنين طرفا في

اتخاذ القرارات التي لها تأثير على حياتهم من خلال تهيئة المناخ السياسي لممارسة هذه الحقوق عن طريق ضمان حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية .

- **التعددية السياسية**: إذ تقوم الديمقراطية على التمثيل النيابي، وهذا عن طريق الانتخاب الذي هو قاعدة النمط الديمقراطي كطريقة لتعيين الحكام على عكس الأنماط الوراثية والاستبدادية لكن التعددية السياسية تفقد قيمتها في ظل احتكار السلطة .
- **التداول السلمي على السلطة**: وفق مبادئ وآليات للتداول على الحكم دون اللجوء إلى الانقلابات أو التصفيات تتيح للجميع فرصا متساوية لاعتلاء سدة الحكم دوريا، وتنفيذ برامجهم التي انتخبوا على أساسها .

الفصل بين السلطات السياسية: يعتبر المفكر الإنجليزي "جون لوك " والمفكر " مونتسكيو في كتابه روح القوانين 1748م، من مؤسسي هذا المبدأ الذي يقوم على ضرورة الفصل المرن بين السلطات الثلاثة: - التشريعية- التنفيذية- القضائية، حيث يمكن لكل سلطة من إيقاف الأخرى عند حدود اختصاصاتها الدستورية مع مراعاة التعاون والتوازن فيما بينها، كانت هذه أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية .

وقد توصل المفكر الأمريكي "روبرت دال Dahl Robert" إلى إعادة صياغة تلك المبادئ في ظل الديمقراطية المعاصرة، التي أطلق عليها نظام" حكم الأكثرية" وتتمحور هذه المبادئ حول أنه لا سيادة للفرد ولا للقلة على الشعب، وهذا بدل من مبدأ سيادة الأمة، وأن تسيطر أحكام القانون بدلا من سيادة القانون، وعدم الجمع بين السلطات بدلا من الفصل بين السلطات وضمان الحقوق والحريات والتداول على السلطة[37].

4-صور الديمقراطية: إن الديمقراطية مفهوم تاريخي اتخذ صورا وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات تمثلت هذه الصور في الديمقراطية المباشرة تعني هذه الصورة وجود نظام سياسي، من شأنه أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، ففي ظل الأخذ بهذا النظام يتعين أن تعرض طريق الاجتماع في جمعيات عمومية مشروعات القوانين على هيئة منتخبة من قبل الشعب، والشعب ذاته يشارك في صياغة تلك القوانين ومراقبتها من خلال جمعية تضم جميع المواطنين، إن هذا النوع من الديمقراطية يبدو مثاليا لأنه حتى وإن طبق ونجح في بداية ظهوره، فإن ذلك راجع لقلة الشعب وضيق الرقعة الجغرافية، أما وقد زادت نسبة عدد السكان واتسعت الرقعة الجغرافية، فإنه يستحيل تطبيق هذه الصورة من الديمقراطية إضافة إلى تعقد أمور الحياة العصرية، ويفترض تفويض مهام الشعب لذوي الخبرة والكفاءة للاهتمام بشؤونهم .

- **الديمقراطية شبه المباشرة** : إذ يخول للشعب في ظلها حق مراقبة حكامه من خلال وسائل شتى هي : الاستفتاء الشعبي: ويكون بنعم أو لا لإبداء الرأي -الاعتراض الشعبي: حق الناخبين في إقالة حكامهم- الاقتراح الشعبي: فيما يخص في تسيير شؤونهم الاجتماعية، حق الحل وعزل رئيس الجمهورية، وتتباين هذه الحقوق الخاصة بالشعب من بلد لأخر.

- **الديمقراطية النيابية**: تقوم على وظيفتين أساسيتين هما: التشريع والتنفيذ، ولا يكون المجلس نيابيا بحق إلا إذا مارس وظيفته وعلي النواب العمل حتى يمكنهم الاحتفاظ بثقة ناخبيهم.

- **الديمقراطية الشعبية أو الاجتماع**: ظهرت هذه الديمقراطية وتشمل النظام الاجتماعي ككل وخاصة النظام الاقتصادي الذي على أساسه تقوم الديمقراطية، يتضح مما سبق أن الديمقراطية غاية في حد ذاتها، لأنها تحاول تجسيد القيم الأساسية التي يتطلع المجتمع إليها ويسعى لتحقيقها، كما أنها وسيلة في نفس الوقت من خلال الآليات التي تملكها لترجمة هذه القيمة لواقع فعليا، ولتحقيق كل

ذلك- يكون وفق تفاعل عدة أطراف فيما بين الحاكم والمحكومين ومنظمات المجتمع المدني هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتباين نتائج هذا التفاعل تبعاً لتباين الظروف الملائمة لتحقيق الديمقراطية[38].

وبشكل عام لا ينبغي اعتبار الديمقراطية تجربة غربية، فالديمقراطية هي مفهوم حضاري يمكن محاكاته في المبادئ العامة، مع الحفاظ على خصوصية كل مجتمع -كما أنها تجربة إنسانية وعلى هذا الأساس لا تحدد بصيغة معينة، وإنما تظل في تغير مستمر ومحل نقد ومراجعة دائبة على طوال الحياة الإنسانية، وهي بذلك في مسارها الطويل شكل واحد ثابت لا يتغير في مبادئه، ولكنها تتكيف وفق طبيعة المجتمعات وثقافتها وتراثها، لهذا اختلفت في الطرح الليبرالي عنه في الطرح الماركسي والطرح الإسلامي.

الخاتمة: من خلال دراسة هذا الموضوع نرى أنه من الضروري السعي للإصلاح السياسي، فالإصلاح السياسي يتطلب مبادرة تشمل الجهاز الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تكون قائمة على الشعور وبضرورة الإصلاح لتفادي دخول البلاد في أزمات قد تهدد استقرارها، وتكون مبنية على حوار وطني شامل يغطي كل المجالات، وذلك لتحقيق إصلاح سياسي يعزز من تطور البلاد في إطار قانوني مؤسساتي ديمقراطي .

وقد تناولنا في هذه الدراسة عملية الإصلاح السياسي من حيث المفهوم- التعريف، والإصلاح السياسي من منظور ما بعد الحداثة، وحقيقة الإصلاح السياسي،الإصلاح السياسي والتنمية المحلية في دول المغرب العربي،الإصلاح السياسي وتأثيره على التنميةا لمحلية بعد2011، وطبيعة الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي، بمفهوم الديمقراطية وتقسيماته.

ومن هنا يمكن القول أن دول المغرب العربي تسعى جاهدة لتحقيق الإصلاح السياسي للسعي بالدول إلى تحقيق الاستقرار من مختلف الاشكال، حيث إن دول المغرب العربي عانت كثيرا من ويلات الاستعمار ومن مخلفاته، وتسعى لتحقيق ذاتها بعيدا عن التبعية.

نتائج الدراسة:

- أثبتت الدراسة أن الإصلاح السياسي يختلف باختلاف الظروف والأهداف والغايات التي تسعى الحركات والقادة الإصلاحيين إلى تحقيقها.
- أوضحت الدراسة أن الإصلاح السياسي الذي حدث في دول المغرب العربي، وامتد في مختلف االمؤسسات الحكومية كان اضطراري لحفظ هذه الدول من الفوضى، فالإصلاح السياسي الذي بدأ منذ عام 2011، كان ورائه عدد من الجهات الفاعلة (جماعات الضغط) منذ اخلال نظام أو من خارجه.
- من خلال البحث والدراسة تم التوصل إلى أن الثقافة السائدة في أية مجتمع من الدول المغاربية له دور مهم وأيجابي في عملية الإصلاح.
- خلصت الدراسة أن الدول المغاربية تتمتع بكم هائل من الثروات الطبيعية، لو وظفت على أكمل وجه لكانت عاملا مساعدا في عمليات الإصلاح في هذه الدول موضع الدراسة .
- توكد الدراسة بالاهتمام لمفهوم الإصلاح السياسي خلال المشاركة السياسية في كافة دول المغرب العربي من مجمل الأطرا العلمية لكي يكونوا داخل مجتمعاتهم للاجيال الحالية والقادمة.

- من الواجب الاهتمام والتعريف بمفهوم الإصلاح السياسي لكافة الطلبة من مختلف التخصصات في الجامعات العربية، وذلك إسهاماً منهم للنهوض بالمجتمعات المغاربية
- توجيه أساتذة كليات العلوم الإنسانية الليبية والعربية (الدول المغاربية لأجراء دراسات في مواضيع الإصلاح السياسي) وتبادل المعلومات فيما بينها لأثراء المكتبات الجامعية، وأستفادة الطلبة من ذلك .

المراجع:

1. احمد مالكي آخرون: الديمقراطية داخل الاحزاب في الدول العربية، الطبعة لأولى (بيروت : مركز، دراسات الوحدة العربية، سنة 2004، ص 22.
2. اسماعيل فبرة واخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت-مركز دراسات الوحدة العربية) سنة 2002، ص 33 .
3. امحمد الداسر: " التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي "، أستاذ جامعي كلية الحقوق بالمحمدية، سنة 2002، ص 35 .
4. امين المشاقبة، شملان العيسى: "الإصلاح السياسي في دول الخليج " مركز دراسات وبحوث الدول النامية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة 2006، ص 44 .
5. أمين المشاقبة و شملان العيسى: مرجع سابق، ص.113 .
6. أمين المشاقبة، شملان العيسى: دفاتر السياسة والقانون العدد التاسع- جوان2013،- والاصلاح السياسي في دول الخليج"، ص248 .
7. بير تراندباي : " التنمية السياسية " (ترجمة محمد نوري المهدوي) (ليبيا : تالة للطباعة والنشر،سنة 2001، ص 43 .
8. ثناء فؤاد عبدالله:الإصلاح السياسي...خبرات عربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 12 خريف 2006، ص 10.
9. جون واتروبي: أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العز معبد الأحد، ط 2 (مؤسسة الغني، مطبعة فضالة، المحمدية، سنة 2004، ص37.
10. حسن عبد الرحمان: " ظاهرة لتحول الديمقراطي في افريقيا، القضايا وأفاق المستقبل سنة 1993م،العدد 113، ص11 .
11. رابح لونيسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ (الجزائر: دار المعرفة، ط2، سنة2009، ص45 .
12. رشيد بن أيوب: دليل الجزائر السياسي (الجزائر : المؤسسة الوطنيةللفنون المطبعة)، ط1، سنة 1999م، ص33.
13. رضوان محمود المجالي: "الإصلاح السياسي في المنطقة العربية " شؤون عربية، عدد 135، خريف.2008م، ص9 .
14. رضوان محمود المجالي:الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، شؤون عربية، عدد135 خريف 2008، ص 160 .
15. رعد عبد الجليل علي: " التنمية السياسية مدخل للتغيير " (ليبيا-الجامعة المفتوحة) ب-ت،سنة 2002، ص 77.
16. سعيد بو شعير:النظام السياسي الجزائري (عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر، ب-ت، سنة 1990 م، ص44 .

17. سليم اللوزي:الظاهرة الحزبية بالمغرب : التجمع الوطني للأحرار نموذجا (مركز الدراسات-حادثة العلمانية في المغرب) ب-ت 11 جوان سنة 2009م، ص33.
18. سليمان الرياشي:الازمة الجزائرية (بيروت-مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1999م، ص44
19. صامويل هنتجتون:الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين(ترجمة د. عبدالوهاب علوب) ط 1(القاهرة : مركز خلدون للدراسات الإنمائية، سنة 1993م، ص12.
20. طارق عاشور:الإصلاح السياسي العربي (تحليل الحالةالجزائرية) ط1، بعدعام 2011، جامعة سعيدة الجزائر، ص55 .
21. عبدالله بن عيدة: التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية (بيروت-مركز دراسات الوحدة العربية)سنة 1999م، ص12 .
22. عبد الوهاب كيالي : موسوعة السياسة، الجزء الأول، بيروت-المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية سنة 1985 ص 206.
23. عماد صلاح : عبد الرزاق الشيخ داود، مرجع سابق، ص 44 .
24. عماد صلاح عبدالرزاق الشيخ داود: الفساد والإصلاح، دمشق (منشورات اتحاد الكتاب العرب)، سنة 2003، ص77 .
25. العمار منعم وآخرون :الجزائر والتعددية المكلفة " الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية (والاقتصادية والثقافية،ط 2 (بيروت-مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1999، ص 44 .
26. غيليرمو أودونيل، وفيليب س. شميتر: الانتقادات من الحكم السلطوي، استنتاجات أولية حول الديمقرطيات غير المؤكدة، ترجمة صلاح تقي الدين، نشر معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد الطبعة الأولى، سنة2006، ص39.
27. كمال المنوفي ويوسف الصواني : الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ليبيا، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، سنة 2006، ص 48 .
28. محمد تركي بني سلامة:الإصلاح السياسي دراسة نظرية، موقع شبكة دهشة، متوفر على :http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id=30976، (طبع في 2010/3/28)
29. محمد طهاري : " مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الافغاني ومحمد عبده (الجزائر، دار الامة، الطبعة الثالثة،سنة 1999م، ص34 .
30. محمود العريان: الإصلاح في الوطن العربي: بحث في دلالة المفهوم، موقع شبكة الصحافة غيرالمنحازة، متوفر على (طبعفي 2010/3/31) http://www.voltairenet.org/article129812.html
31. مصطفى كمال السيد :الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص7 .
32. مناصرة ماركسي:حول الإصلاح الدستوري في دول المغرب العربي الكبير (قراءة في تجربة مجهضة كنعان النشرة الاكترونية، سنة 2005، ص36.
33. ناصر محمد الضائع : (محرر) الادارة العامة والإصلاح الاداري في الوطن العربي، عمان-الأردن) ب-ت سنة203م، ص 66.
34. نبيل كريبش: "دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، سنة 2008م، ص 33.